

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٢٦٢ لسنة ٢٠١٢

باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

(السنة الأولى من الخطة الخمسية ٢٠١٣/٢٠١٢ - ٢٠١٧/١٦)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٧ :

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

تُعتمد الأهداف العامة لإطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ بزيادة الموارد الكلية مقومة بأسعار السوق الجارية لتصل إلى ٢٢٠٤,٠ مليار جنيه، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي مقومًا بأسعار السوق الجارية ليصل إلى ١٧٧٧,٦ مليار جنيه، بعدل ثبو حقيقي (مقومًا بالأسعار الثابتة) يبلغ ٥,٤٪، وذلك على النحو الموضح بالقائمتين (١)، (٢).

(المادة الثانية)

يُعتمد برنامج شراء الأصول غير المالية (الاستخدامات الاستثمارية) بخطبة عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بمجموع قدره ٢٧٦ مليار جنيه، منه ٥٥ مليار جنيه استثمارات الحكومة، ١٦,٩ مليار جنيه للهيئات الاقتصادية، ٣٤,٥ مليار جنيه للشركات العامة، ١٦٩ مليار جنيه لقطاع الأعمال الخاص والتعاوني، وذلك على النحو الموضح بقائمة الاستثمارات (قائمة رقم ٣).

(المادة الثالثة)

تتولى الخزانة العامة توفير التمويل اللازم لجهات الإنضاج التابعة للجهاز الحكومي، كما يتولى بنك الاستثمار القومي توفير التمويل اللازم للهيئات الاقتصادية، والوحدات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في حدود التزاماته التمويلية بالخطة ووفقاً لما هو موضح بالقائمة (٤)، وتقوم جهات الإنضاج المشار إليها بتنفيذ الاستثمارات المخصصة لها لعام ٢٠١٣/٢٠١٢.

وتظل الجهات المملوكة من بنك الاستثمار القومي مسؤولة عن إيداع أو تضمين حسابات بنك الاستثمار القومي الموارد الاستثمارية المستهدفة بهذه الخطة حسب برامج زمنية يتم الاتفاق عليها مع البنك وكذلك الموارد التي لم تحصل حتى ٢٠١٢/٦/٣.

وتعتبر أصول الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام والأعمال العام (القابضة والتابعة) ضامنة لحقوق بنك الاستثمار القومي لديها ، ولا يجوز التصرف فيها بأى صورة من الصور إلا بموافقة وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لبنك الاستثمار القومي - وبعد موافقة وزير التخطيط - إتاحة التمويل للدفعتات المقدمة وتسوية المستحقات عن الأعمال التي قمت خلال سنوات سابقة ولم تواجه بتمويل خلال سنوات التنفيذ ، وذلك لمشروعات الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، وذلك خصماً على الاعتمادات الإجمالية المخصصة لذلك بموازنة بنك الاستثمار القومي لعام ٢٠١٣/٢٠١٢

(المادة الخامسة)

تُخصص قروض ميسرة تبلغ ٣٠٠ مليون جنيه ، منها ٢٥٠ مليون جنيه للإسكان الشعبي وفقاً للتوزيع الوارد بالقائمة (٥) وذلك بأسعار فائدة ميسرة لا تجاوز (٦٪) ، ويجوز لوزير المالية والتخطيط تخصيص الاحتياطي والمناقلة وفقاً للاحتياجات التي يسفر عنها التنفيذ .

(المادة السادسة)

يُحظر على أي من الجهات إجراء مقاومة عن مستحقاتها من الموارد التي تودع أو تضمن حساب بنك الاستثمار القومي وفقاً للمادة (٥) من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومي والتي يأذن البنك بالصرف منها لتمويل الاستخدامات الاستثمارية العامة .

(المادة السابعة)

تفصل أهداف الخطة وفقاً للإطار الوارد بماده هذا القانون والبيانات الواردة عن خطة عام ٢٠١٢/٢٠١٢ ضمن قائمة المشروعات الواردة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(المادة الثامنة)

تعتبر الاعتمادات الاستثمارية لموازنات الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية وحدة واحدة ، ولا يتطلب النقل من جهة الإسناد إلى أخرى استصدار قانون ، وإنما يتم ذلك بناءً على طلب الوزير المختص وموافقة وزير التخطيط إذا كان النقل من جهة إسناد إلى أخرى في نطاق اختصاص ومسئولييات الوزير . وفيما عدا ذلك يتم النقل بموافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التخطيط .

وتعتبر التأشيرات العامة الملحة بهذه القانون جزءاً لا يتجزأ منه ، وتسري على الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام المعاملة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ، كما تسري التأشيرات العامة الملحة بقانون المعاشرة العامة للدولة لهذه السنة على الجهاز الإداري ووحدات الإدارة المحلية والهيئات الخدمية وصناديق التمويل الداخلية ضمن المعاشرة العامة للدولة ، وذلك فيما يتعلق بالاستخدامات الاستثمارية الواردة بالخططة .

(المادة التاسعة)

يجوز بناءً على طلب الوزير المختص أن يستبدل بأحد المشروعات الواردة بالخططة مشروعًا آخر وإضافة مشروعات توفر لها تمويل ذاتي أو تمويل من الصناديق المنشأة لأغراض الاستثمار أو من الحسابات ذات الأغراض الخاصة أو من المخزانة العامة أو قروض أو تسهيلات أو منح محلية وخارجية إضافية بخلاف الموارد الإضافية التي تتوافر لدى بنك الاستثمار القومي بالنسبة لمشروعات الهيئات الاقتصادية ومشروعات الوحدات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وذلك في حدود الخطة الخمسية وموافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التخطيط وإخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي بذلك .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو .

صدر بالقاهرة في ٥ شعبان سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ٢٥ يونيو سنة ٢٠١٢ م) .

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(بالإسعار المبكرة وبالليارجنية)

(*) يالأسعار الشائنة / باستبعاد أثر الزيادة في الأسعار .

قائمة (٢)

**الإنتاج والناتج المحلي ومعدل نموهما
في خطة عام ٢٠١٣/٢٠١٢**

(بتكلفة العوامل وبالأسعار الجارية وبالمليار جنيه)

الناتج المحلي الإجمالي		إجمالي الإنتاج المحلي		القطاعات
معدل النمو المُحْقِقَى %	القيمة	معدل النمو المُحْقِقَى %	القيمة	
٣,٧	٢٥٧,٥	٣,٦	٣٢١,٠	الزراعة والغابات والصيد
١,٦	٢٦٢,٨	٠,٩	٢٨٣,٩	استخراج البترول والغاز وأخرى
٥,٩	٢٦٩,٩	٥,٤	٧٤٠,١	الصناعات التحويلية ومنتجات البترول
٥,٨	٢١,٣	٥,٢	٣٧,٠	الكهرباء
٧,٤	٤,٨	٧,١	٦,٨	المياه
٥,٦	١,٢	٥,٢	١,٧	الصرف الصحي
٧,٣	٧٦,٨	٧,٢	١٦٥,٥	التشييد والبناء
٤,٥	٧٠,٧	٤,٤	١٠٩,٣	النقل والتخزين
٥,٤	٤١,٧	٥,٠	٦٠,٦	الاتصالات
٣,٩	٣,٤	٣,٧	٥,٧	المعلومات
٧,٨	٣٧,٣	٧,١	٣٧,٨	قناة السويس
٤,١	١٩٢,٧	٤,٠	٢٥٠,٠	تجارة الجملة والتجزئة
٥,٣	٥٤,٩	٤,٦	٦٦,٥	الوساطة المالية والأنشطة المساعدة
٣,٧	٥,٤	٣,٢	٧,٢	التأمين
٥,٥	٥٦,١	٥,٥	٥٦,٨	التأمينات الاجتماعية
١٠,٣	٥٥,٤	٧,٨	١٠٢,٤	المطاعم والفنادق
٤,٩	٢١,٥	٤,٩	٢١,٥	الملكية العقارية
٤,٧	٢١,١	٤,٥	٢١,٦	خدمات الأعمال
٣,٣	١٧٦,٩	٢,٦	٢٣٢,٨	الحكومة العامة
٣,١	١٨,٣	٢,٢	٢٥,٤	خدمات التعليم
٣,٩	٢١,٩	٢,٩	٤٤,٨	الخدمات الصحية
٣,٦	٢٦,٠	٢,٥	٤٨,٨	خدمات أخرى
٤,٥	١٦٩٧,٦	٤,٤	٢٦٤٧,٢	الاجمالي

**قائمة(٣) شراء الأصول غير المالية
موزعة على القطاعات**

الجهاز الحكومي (الموازنة العامة للدولة)				القطاعات الاقتصادية
جملة	الهيئة الخدمية	الادارة المحلية	الجهاز الإداري	
٤١٧٣,٦	١٠٤٧,٧		٣١٢٥,٩	الزراعة والرى والصيد
<u>١٢,٨</u>	<u>١٢,٨</u>	<u>٠,٠</u>	<u>٠,٠</u>	الاستخراجات
٠,٠				(أ) البترول الخام
٠,٠				(ب) الغاز الطبيعي
١٢,٨	١٢,٨			(ج) استخراجات أخرى
<u>٢٧٢,٦</u>	<u>٠,٠</u>	<u>٠,٠</u>	<u>٢٧٢,٦</u>	الصناعات التحويلية
٠,٠				(أ) تكرير البترول
٢٧٢,٦			٢٧٢,٦	(ب) تحويلية أخرى
٩٨٦,٧	١,٠	٥٠٠,٠	٤٨٠,٧	الكهرباء
٢٦٥٠,٩	١٨٣٠,٩		٨٢٠,٠	المياه
٣٧٠٠,٤	٢١٦٥,٤		١٥٣٥,٠	الصرف الصحي
٤٥١,٤	١٩٩,٥		٢٥١,٩	التشييد والبناء
٩٥٨٣,٤	٧٤٩٩,٨	١٤٣٦,٩	٦٤٦,٧	النقل والتخزين
٦٠٥,٨	٣٦,٦		٥٦٩,٢	الاتصالات
٥٥,٠	١١,٠		٤٤,٠	المعلومات
				قناة السويس
٠,٠				تجارة الجملة والتجزئة
١٧١,٥	١٧١,٥			الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي
٩,٠	١,٥		٧,٥	المطاعم والفنادق
٧٩٤٠,٥	١١٨,٠		٧٨٢٢,٥	الأنشطة العقارية

في خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

الاقتصادية

(مليون جنيه)

الإجمالي		قطاع الأعمال				الهيئات الاقتصادية
%	قيمة	الخاص	شركات قابضة نوعية	شركات قانون ٢٠٣	شركات قانون ٩٧	
٤,٥	١٢٤٠٥,٥	٧٤٠٠,٠		٨٠,٣	٧٦,٠	٦٧٥,٦
<u>١٧,٨</u>	<u>٤٩٢٦٠,٧</u>	<u>٤٧٦١٣,٠</u>	<u>١١٤٧,١</u>	<u>..,٠</u>	<u>٤٤١,٠</u>	<u>٤٦,٨</u>
١,٣	٢٥٣٦,٧	٣٠٣٠,٠	٣٥,٠		٤٤١,٠	٣٠,٧
١٣,٧	٣٧٧١١,٢	٣٦٥٨٣,٠	١١١٢,١			١٦,١
٢,٩	٨٠١٢,٨	٨٠٠,٠	..,٠			
<u>٩,٩</u>	<u>٢٧٢٨٠,٨</u>	<u>٢٠٠٠,٠</u>	<u>٣٨٧,٠</u>	<u>٤٧٢٢,٨</u>	<u>١٨٥١,٤</u>	<u>٤٧,٠</u>
٠,٣	٨٠٢,٩		٣٨٧,٠		٤١٥,٩	
٩,٦	٢٦٤٧٧,٩	٢٠٠٠,٠		٤٧٢٢,٨	١٤٣٥,٥	٤٧,٠
٩,٠	٢٤٩٤٤,٣	٢٤٠٠,٠	١٨٣١٠,٩		٢٠٠,٠	٣٠٤٦,٧
١,٧	٤٥٧٦,٣					١٩٢٥,٤
١,٨	٤٩٣٦,٩					١٢٣٦,٥
١,٧	٤٦٢٤,٩	٣٥٠٠,٠		٥٧٢,٠	١٠٠,٠	١,٥
١٠,٨	٢٩٦٩٤,٠	١١٠٠,٠	٣٣٦٦,٠	٦٣٢,٦	١٨٢,٤	٤٩٢٩,٦
٤,٠	١١١٢٩,٩	١٠٠٠,٠				٥٧٤,١
١,٨	٤٨٩٤,٩	٤٠٠,٠			٦,٣	٨٣٣,٦
٠,٢	٦٨,٠					٦٨,٠
٣,٣	٩١٢٠,٨	٧٩٠٠,٠		٢١٧,٣	١٢٦,٩	٨٧٦,٦
٠,٥	١٣٩٥,٧			٤٢,٠	١١٨,٠	٢,٢
٣,٠	٨٢١٥,٢	٧٥٠٠,٠		٦٧٢,٠		٣٤,٢
<u>١٥,٨</u>	<u>٤٣٥٧٨,٥</u>	<u>٣٥١٥,٠</u>				<u>٤٨٨,٠</u>

الجهاز الحكومي (الموازنة العامة للدولة)				القطاعات الاقتصادية
جملة	الهيئات الخدمية	الادارة المحلية	الجهاز الإداري	
				خدمات التعليم والصحة
٢٤٢٠٤,٨	١١٥٢٤,٠	١٥١٩,٣	١١١٦١,٥	والخدمات الشخصية
٨٩٤٣,٢	٤٦٩٤,٩		٤٢٤٨,٣	(أ) خدمات التعليم
٤٣٨٠,٦	١٤٦٨,٣		٢٩١٢,٣	(ب) الخدمات الصحية
١٠٨٨١,٠	٥٣٦٠,٨	١٥١٩,٣	٤٠٠,٩	(ج) خدمات أخرى
				موازنات خاصة
٦٥,٠			٦٥,٠	احتياطيات عامة
١٥,٠			١٥,٠	تعريفات فروق أسعار ومستحقات للمقاولين
٥٥٦١٨,٤	٢٤٦١٩,٧	٣٤٦١,٢	٢٧٥٣٧,٥	الإجمالي العام

الجريدة الرسمية - العدد ٢٦ تابع (أ) في ٢٨ يونيو سنة ٢٠١٢

(مليون جنيه)

الإجمالي		قطاع الأعمال				الهيئات الاقتصادية
%	قيمة	الخاص	شركات قابضة نوعية وتعاوني	شركات قانون ٢٠٣	شركات قانون ٩٧	
١٣,٨	<u>٣٨٠٢٦,١</u>	<u>١٢٤٨٥,٣</u>		<u>١١٤٤,١</u>
٤,٦	<u>١٢٥٩٣,٠</u>	<u>٣٥٠٠,٠</u>				<u>١٤٩,٨</u>
٢,٧	<u>٧٥٨٤,٧</u>	<u>٣٠٠٠,٠</u>				<u>٢٠٤,١</u>
٦,٥	<u>١٧٨٤٨,٤</u>	<u>٥٩٨٥,٣</u>			<u>١٩١,٩</u>	<u>٧٩٠,٢</u>
٠,٢	<u>٤٣٥,٥</u>					<u>٤٣٥,٥</u>
٠,٢	<u>٦٥٠,٠</u>					
٠,١	<u>١٥٠,٠</u>					
١٠٠,٠	<u>٢٧٦٠٠,٠</u>	<u>١٦٨٩٤٨,٣</u>	<u>٢٣٢١١,٠</u>	<u>٦٩٣٩,٠</u>	<u>٤٣٥٥,٩</u>	<u>١٦٩٢٧,٤</u>

(بالألف جنيه)

٢٠١٣/٣٠١٢ المالية للسنة المفرومة واستثمارات بنك الاستثمار (٤) : ٥٥٠٠

النفقات والتحويلات الجارية		النفقات والتحويلات الجارية	
مجموع كل جزئي	مجموع كل جزئي	مجموع كل جزئي	مجموع كل جزئي
٢٤٨٠١٠٠	٢٤٨٠١٠٠	٢٤٧٠١٠٠	٢٤٧٠١٠٠
الإيرادات والتحولات الجارية	مأربد البنك التسليبية	الإيرادات والتحولات الجارية	مأربد البنك التسليبية
٦١	٦١	٦١	٦١
(١) مواد من نوعية احتالية :	إيرادات الرأسمالية (*)	(١) مواد من نوعية احتالية :	إيرادات الرأسمالية (*)
٣٦٦٦٦٥٠	٣٦٦٦٦٥٠	٣٦٦٦٦٥٠	٣٦٦٦٦٥٠
صندوق ترفيه البريد	المساهمة والإقرارات للمساهمة	صندوق ترفيه البريد	المساهمة والإقرارات للمساهمة
شهادات الاستثمار	استهلاك القروض	شهادات الاستثمار	الدفعات المقدمة
٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
(ب) تمويل الاستثمار	سداد مستحقات الاستثمار	سداد مستحقات رأسمالية أخرى	سداد مستحقات رأسمالية أخرى
٣٤٣٥٥٠	١١٤٥٠	١٥٠	١٥٠
الهيئات الاقتصادية	الدفعات المقدمة	الدفعات المقدمة	الدفعات المقدمة
للشركات غير الماملة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩١	٦٠	٦٠	٦٠
لتمويل مشروعات أخرى	١	١	١
استثمارات بنك الاستثمار القومي	٣٥٥	٣٥٥	٣٥٥
الإقرارات الميسرة	٣	٣	٣
إجمالي الأذرام	٣١٩٠١٠٠	٣١٩٠١٠٠	٣١٩٠١٠٠
(ب) الأقساط المحصلة	إجمالي الموارد	إجمالي الموارد	إجمالي الموارد
٥١	٥١	٥١	٥١

(*) الأقساط المحصلة تقل المترقب تحصيله من جهات الإنفاق المختلفة خلال العام المالي ٢٠١٣/٣٠١٢ .
 (***) يجوز لمجلس إدارة بنك الاستثمار القرض المنقول بين عناصر الاستخدامات والإيرادات الرأسمالية ، كما يحق له زيادة أي بند من بند الاستخدامات مقابل زيادة الموارد المختلقة .

قائمة (٥)

توزيع القروض الميسرة لسنة اثنالية ٢٠١٣/٢٠١٢

والممولة من بنك الاستثمار القومي

(بالمليون جنيه)

كلى	بيان بالقروض
٤٠٠	قروض الإسكان الشعبي : مشروعات الإسكان بالمحافظات منها : إسكان الأولى بالرعاية (استكمال ، جديد) ١٨٠ مليون جنيه إسكان منخفض التكاليف (جديد) ٢٠ مليون جنيه
٤٠	مشروعات الإسكان ب الهيئة تعاونيات البناء والإسكان منها : إسكان القوات المسلحة ١٠ ملايين جنيه إسكان الشرطة ٥ ملايين جنيه
١٠	مشروعات الإسكان بوزارة الإسكان وأجهزتها
٢٥٠	جملة قروض الإسكان
١٠	شركات استصلاح الأراضي (قطاع خاص)
١٠	مشروع التسمين الحيواني (البتلو)
١٠	ال المشروعات التصديرية
١٠	مشروعات المناطق الصناعية بالمحافظات
٢٩٠	الإجمالي
١٠	احتياطي عام
٣٠٠	الإجمالي العام

التأشيرات العامة

للاستخدامات الاستثمارية للمؤسسات الاقتصادية

والوحدات الاقتصادية غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢

(المادة الأولى)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه وبعد موافقة وزارة التخطيط بالنسبة للاستثمارات زيادة اعتمادات الهيئة مقابل زيادة موازية في الإيرادات بما تستخدمه مما يرد أو يخصص لها من معونات ومنح وهبّات وتقربات محلية وخارجية وإيرادات محلية لأغراض محددة وتعديل الميزانية تبعاً لذلك .

(المادة الثانية)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه وبناءً على طلب بنك الاستثمار القومي أن تقوم وزارة المالية بسداد مستحقات البنك من الأقساط والفوائد طرف الهيئة وفي حدود المدرج موازناتها كأقساط وفوائد لبنك الاستثمار القومي من التمويل الذي تتيحه وزارة المالية شهرياً لها بعد استئناء حقوق وزارة المالية طرفها .

كما يجوز لبنك الاستثمار القومي ببناءً على طلب وزارة المالية سداد مستحقات مصلحة الجمارك طرف الهيئة من التمويل الذي تتيحه البنك لتلك الهيئة عن مشروعاتها الاستثمارية .

(المادة الثالثة)

يجوز النقل بين العمليات والفروع الواردة ضمن المشروع بما لا يتجاوز المكونات النقدية والعينية للمشروع ، وتعامل المباني غير السكنية والتشييدات معاملة المكون الواحد ، كما تعامل الآلات والمعدات والعدد والأدوات معاملة المكون الواحد .

ويجوز لوزير التخطيط « أو من يفوضه » الموافقة على ما يأتي :

(أ) زيادة الاستخدامات الاستثمارية للمشروعات سريعة التنفيذ لعنصر أو أكثر من مكوناتها أخذًا من وفورات الاستخدامات الاستثمارية للجهة ذاتها أو من الوفورات الاستثمارية لجهات أخرى محددة أو من الموارد التي قد تتوافر لدى بنك الاستثمار القومي في حالة الضرورة ، على ألا يتعارض النقل مع مقتضيات التوازن العام .

(ب) النقل بين مكونات المشروع إذا كان النقل بسبب تغير في الأسعار أو الإسراع في إنجاز المشروع .

(ج) النقل بين مكونات المشروع بناءً على طلب وزارة المالية أو بنك الاستثمار القومي لمواجهة كل من الرسوم الجمركية على الواردات الرأسمالية والفوائد السابقة على بدء التشغيل المستحقة في سنة الموازنة .

(د) تدبير النقد المحلي اللازم للمشروعات اعتمدت لها قروض أو تسهيلات أو منح إضافية خلال العام وذلك من وفورات الاستخدامات الاستثمارية للجهة ذاتها أو من الوفورات الاستثمارية لجهات أخرى محددة أو من الموارد التي قد تتوافر لدى بنك الاستثمار القومي في حالة الضرورة .

وفي جميع الأحوال يتم إخطار بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية لإجراء التعديلات اللازمة في الميزانيات المختصة وبشرط ألا يتترتب في أي من تلك الحالات عبء مالي إضافي على الميزانية .

(المادة الرابعة)

تلتزم الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بالتكاليف الكلية الواردة بالخطة الخمسية لكل مشروع وما يطرأ عليها من تعديل . أما المشروعات التي تضاف أو تستبدل مشروع آخر أو المشروعات التي يتطلب الأمر تعديل تكلفتها أو لم تحدد لها تكاليف وتقوم الجهات بتقديم دراسة جدوى

اقتصادية لها ، فعليها الاتفاق مع وزارة التخطيط على التكاليف الكلية وتعديلاتها لهذه المشروعات وتوضيح أسباب زيادة التكاليف على ألا تتضمن تكاليف عمليات التوسيع للمشروع ، وإلى أن يتم ذلك لا يجوز الارتباط والصرف عليها إلا في حدود الاعتمادات المدرجة بالخطة وفي حدود ما هو متاح من مصادر التمويل ، ويحظر على هذه الجهات التعاقد على مشروعات غير واردة بالخطة .

وفي جميع الأحوال لا يجوز الارتباط بأعمال استثمارية يتربّ عليها تجاوز التكاليف الكلية المعتمدة للمشروعات الاستثمارية إلا بعد موافقة وزير التخطيط «أو من يفوضه» على تعديل التكاليف ويتم إخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي ، ولا يجوز القيام بأعمال استثمارية دون الالتزام بأحكام قانون أو لائحة المناقصات والمزايدات ، كما لا يجوز تنفيذ مشروعات بأوامر تكليف غير محددة القيمة .

(المادة الخامسة)

على الجهات التي تدرج لها اعتمادات إجمالية أو مشروعات غير موزعة جغرافياً توزيع الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية على المشروعات المختلفة ، وكذا توزيع اعتمادات المشروعات توزيعاً إقليمياً على المحافظات المختلفة وفقاً لمكونات الاستثمار وتبعاً لطريقة التمويل المعتمدة ، ويتم اعتماد التوزيع بموافقة وزير التخطيط «أو من يفوضه» وإخطار بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية لتعديل الميزانيات تبعاً لما تقدم .

ويتم توزيع اعتمادات الأجور التي تتضمنها الاستثمارات ولم توزع بميزانية الجهة على بنود الباب الأول (أجور وتعويضات) بالاستبعاد من الاستخدامات الاستثمارية على العاملين المؤقتين والعمال الدائمين المنتدبة للعمل بتلك المشروعات والشرفين عليها ، والمعالات البحثية بموافقة وزير التخطيط «أو من يفوضه» وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية براعاة قانونية الاستحقاق على بنود الصرف .

(المادة السادسة)

لا يجوز التعاقد على أي مشروع من المشروعات الاستثمارية التي تحتاج إلى مكونات مستوردة والواردة بالموازنات المختلفة التي لا يتسعى تدبير النقد الأجنبى اللازم لتمويلها أو التسهيلات الائتمانية التي تغطى احتياجاتها . وكذلك لا يجوز استخدام الوفر فى النقد المحلى المترتب على عدم توفر النقد الأجنبى إلا بموافقة وزير التخطيط وأخطر وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى .

(المادة السابعة)

يتم الارتباط على تنفيذ المشروعات والصرف عليها وفقاً للتنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى وعلى أن يتم ذلك وفقاً للتوزيع المعتمد لمكونات الاستخدامات الاستثمارية الخاصة بكل مشروع ، ولا يجوز الصرف على الاعتمادات الخاصة بكل مشروع إلا في خصائص ذلك المشروع وفي حدود الأغراض المرتبطة به ارتباطاً مباشراً ولا يجوز الإنفاق في أغراض يعود الخصم بها أصلاً على الاستخدامات الجارية إلا إذا كانت في حدود التوزيع المعتمد ، وفي جميع الأحوال لا يجوز القيام بأعمال تنفيذية يترتب عليها تجاوز الاعتمادات السنوية المدرجة لكل مشروع إلا بعد موافقة وزير التخطيط « أو من يفوضه » وإخطر وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى .

(المادة الثامنة)

يتم الصرف من الاستثمارات المدرجة بمختلف الجهات تحت قطاع الكهرباء بالاتفاق بين الجهات المختصة ووزارة الكهرباء وذلك خصماً على موازنات تلك الجهات وفقاً لبرامج تنفيذية معتمدة .

كما يتم الصرف من الاستثمارات المدرجة بموازنات الجهات لمشروعات حماية البيئة من التلوث ومشروعات تعليم الفتيات ومشروعات مراكز التدريب وفقاً لبرامج تنفيذية يتفق عليها بين تلك الجهات وجهاز شئون البيئة أو المجلس القومى للمرأة أو الجهات المخصصة لها اعتمادات للتدريب ، وذلك فيما عدا المشروعات المختص بتنفيذها جهات محددة يتم ذلك مباشرة بين تلك الجهات وبنك الاستثمار القومى .

ولا يجوز النقل من هذه الاستثمارات إلى قطاعات استثمارية أخرى في نفس الجهات إلا بموافقة كل من وزارة التخطيط ووزارة الكهرباء، لمشروعات الكهرباء، وجهاز شئون البيئة بالنسبة لمشروعات حماية البيئة من التلوث مع إخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي على أن تتم المحاسبة في ضوء تنفيذ هذه البرامج .

(المادة التاسعة)

يجوز لوزير التخطيط «أو من يفوضه» الترخيص عند الضرورة بزيادة الاستثمارات خلال السنة في حدود القيمة المتاحة من حصيلة بيع أو تعويض عن المباني والأراضي والسيارات وغيرها من الأصول الثابتة بعد سداد التزاماتها وشرط ألا تكون قد سبق مراعاتها كموارد ضمن موازنة الجهة .

(المادة العاشرة)

يجوز بناءً على طلب الوزير المختص وفي ضوء دراسة الجدوى الاقتصادية استبدال أحد المشروعات الواردة بالخطة بمشروع آخر أو إضافة مشروعات توفر لها تمويل ذاتي أو تمويل من الصناديق المنشأة لأغراض الاستثمار أو من الحسابات ذات الأغراض الخاصة أو قروض أو تسهيلات أو منح محلية وخارجية إضافية أو من الموارد التي تتوافر لدى بنك الاستثمار القومي في حالة الضرورة وذلك في حدود إطار الخطة الخمسية وموافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التخطيط وإخطار بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية بذلك .

(المادة الحادية عشرة)

لا يجوز استخدام الاعتمادات المخصصة لوسائل الانتقال بموازنات الهيئات العامة الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بالشركات القابضة والتابعة في شراء سيارات الركوب (الصالون ، الشيروكى) إلا بعد موافقة وزير التخطيط للسيارات التي لا تزيد عدد سلندراتها عن أربعة سلندرات وموافقة رئيس مجلس الوزراء لما زاد عن ذلك مسبقاً لموافقة وزير التخطيط لاستخدام الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض .

وينطبق هذا على سيارات الركوب العادية أو الاستيشن أو السيارات ذات الكابينة المزدوجة التي تستخدم كسيارة ركوب (صالون) والمنتجة محلياً وما يماثلها من الإنتاج الأجنبي وكذلك السيارات الصالون المجهزة بتجهيزات خاصة لاستخدامات معينة أيًا كان الغرض منها . وفي جميع الحالات ينبغي الحصول مسبقاً على موافقة وزير التخطيط لاستخدام الاعتمادات المخصصة لذلك وبعد استطلاع رأى الهيئة العامة للخدمات الحكومية وتعامل سيارات الإسعاف والدراجات العادية والبخارية معاملة وسائل النقل . وتعطى أولوية لوسائل النقل والانتقال المنتجة محلياً ويحظر على كافة الجهات إدراج سيارات الركوب ضمن عقود التوريدات للمشروعات التي تقوم بها . وذلك كله دون إخلال بالقواعد الصادرة في هذا الشأن بقرارات من رئيس مجلس الوزراء .

(المادة الثانية عشرة)

يجوز استخدام رصيد الحساب الخاص المجنب لدى بنك الاستثمار القومي من حصيلة الـ $\frac{1}{4}$ ٪ الم erhalten من السنوات السابقة للصرف منه على الأغراض الضرورية لتطوير إعداد الخطة ومتابعتها والدراسات المتعلقة بها وتجارب التصنيع المحلي ويرحل المتبقى من الرصيد من سنة إلى أخرى لذات الأغراض ولا يجوز الصرف منه إلا بموافقة وزير التخطيط .

(المادة الثالثة عشرة)

تعد كل جهة بالاتفاق مع بنك الاستثمار القومي البرنامج التنفيذي لمشروعاتها الواردة في الخطة السنوية متضمناً الاستخدامات والموارد الاستثمارية وتمويل بنك الاستثمار القومي ويوزع كل ذلك على فترات زمنية رباع سنوية .

ولا يجوز سحب أية مبالغ لتمويل الاستثمارات إلا بعد اعتماد البنك للبرنامج وبراغي البنك عند قميده لبرامج الاستثمار موقف التنفيذ وإقرار الجهات بعدم تجاوز الاعتمادات المقررة .

ويجوز للبنك سداد المستحقات المطلوبة من بعض الجهات عن أعمال تم تنفيذها فعلاً لمشروعات واردة في خطة عام ٢٠١٢/٢٠١١ وفي حدود اعتماداتها وتضمنتها حساباتها الختامية . وفيما عدا ذلك يتعين الحصول على موافقة وزير التخطيط وذلك في حدود موارد عام ٢٠١٢/٢٠١١ التي توفرت فعلاً لدى بنك الاستثمار القومي أو تلك التي يتم تحصيلها خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢ من متأخرات تلك السنة وتخطر وزارة المالية لتعديل ختاميات تلك الجهات .

(المادة الرابعة عشرة)

يجوز لوزير التخطيط « أو من يفوضه » الموافقة على :

(أ) زيادة اعتمادات المشروعات الاستثمارية في الخطة السنوية مقابل زيادة في مصادر التمويل الذاتي والإيرادات التحويلية الرأسمالية بحيث لا يؤثر ذلك على الفوائض المحولة للخزانة العامة أو لبنك الاستثمار القومي وفقاً لما ورد بالموازنة المعتمدة وقانون إنشاء البنك .

(ب) إضافة قروض أو تسهيلات (جارى السحب منها) ، أو منح محلية وخارجية على الخطة مقابل ما يتاح منها خلال العام ، وتقوم الوحدات المستفيدة بإجراء التسويات الالزمة .

وفي كل الأحوال يتم إخطار كل من بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية لإجراء التعديلات الالزمة في الميزانيات المختصة .

كما لا يجوز للهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بالشركات القابضة والتابعة الاتفاق على تمويل بعملة أجنبية نقداً أو بقروض أو تسهيلات اجتماعية خارجية إلا بعد الرجوع لبنك الاستثمار القومي للتأكد من عدم وجود البديل المحلي وبعد الرجوع إلى وزارة التعاون الدولي للتأكد من عدم وجود قروض حكومية أجنبية ميسرة يمكن استخدامها .

(المادة الخامسة عشرة)

يتم سداد عجز تمويل الاستثمارات عن طريق الإقراض أو المساهمة وتنظيم شروط الإقراض أو المساهمة وفقاً لما يتم الاتفاق عليه فيما بين بنك الاستثمار القومي والجهات المستفيدة .

(المادة السادسة عشرة)

تقوم الوحدات المستفيدة من التسهيلات الائتمانية الخارجية بتسوية الأصول الموردة على التسهيلات خصماً على الاستخدامات الاستثمارية نظير قيد مقابلها كموارد للقروض الخارجية (التسهيلات الائتمانية) وتعامل بالمثل التوريدات والأعمال التي يتم إنجازها خلال السنة المالية .

(المادة السابعة عشرة)

تلزم كل جهة في إجراءات الشراء والتعاقد والارتباط والصرف بالقوانين والقواعد المالية المطبقة فيها وبالبرنامج التمويلي المعتمد من بنك الاستثمار القومي لمشروعاتها وتحقيق الأهداف وفقاً للخطة السنوية والبرامج التنفيذية ويأعطي الأولوية طبقاً للقوانين واللوائح المقررة للإنتاج المحلي ولاستغلال الطاقات المحلية .

(المادة الثامنة عشرة)

لا يجوز استخدام الحساب الاعتيادي بالبنك المركزي المصري في الاستخدام الاستثماري المدرج بالخطة السنوية والذي يموله بنك الاستثمار القومي ، ولا يجوز استخدام الأموال المخصصة للاستثمار إلا عن طريق حسابات مفتوحة لدى بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة عشرة)

لا يجوز استخدام الاعتمادات المخصصة للدفعات المقدمة في الصرف على استثمار عيني يرد خلال نفس العام .

(المادة العشرون)

لا يجوز للهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بالشركات القابضة والتابعة استخدام الاعتمادات المخصصة للفوائد والأقساط المستحقة لبنك الاستثمار القومي والضرائب والرسوم الجمركية في غير الأغراض المخصصة لها أصلًا ، وتعطى الفوائد والأقساط المستحقة أولوية في السداد وفق برنامج زمني خلال العام يتفق عليه مع بنك الاستثمار القومي وفي حدود الاعتمادات المدرجة بالموازنة لهذه الأقساط والفوائد ، ويجوز لبنك الاستثمار القومي أن يستخدم مستحقاته لدى الجهات من فوائد وأقساط في تمويل الاستخدامات الاستثمارية المعتمدة لها في الخطة وفقاً للمكونات النقدية والعينية المدرجة لها دون تعديل فيها .